

العلاقات الأردنية-اللبنانية في ضوء معطيات مشروع سوريا الكبرى (١٩٤١-١٩٤٧)

م.د. محمد حسين زبون
جامعة ميسان / كلية التربية

المقدمة

تأتي أهمية دراسة موضوع " العلاقات الأردنية-اللبنانية في ضوء معطيات مشروع سوريا الكبرى ١٩٤١-١٩٤٧" من افتقار اغلب الدراسات والبحوث العربية للمواضيع التي تسلط الضوء على المؤثرات الداخلية والخارجية على القرار السياسي العربي الرسمي وغير الرسمي ومدى استجابة القاعدة الشعبية والحزبية لهذه القرارات وهي مسألة بالغة الخطورة، خاصة اذا ما علمنا ان اغلب التمثيلات البرلمانية والحزبية بعد مرحلة الاحتلال الاجنبي (البريطاني- الفرنسي) لمنطقة الشرق العربي تفتقر كثيرا الى مقومات اللحمة والروابط بين رأس الهرم (البرلمان، الحزب، الحكومة) وقاعدة الهرم (مكونات الشعب) الامر الذي ادى الى كثير من الأحيان الى ضبابية الصورة السياسية في المنطقة العربية و الاردن و لبنان من بين تلك البلدان بل ان الأخيرين تميزا بهذه الصورة بشكل فاق البلدان العربية الاخرى لاعتبارات عدة منها اختلافهم في طبيعة الانظمة السياسية التي تحكمهم فالأردن نظام ملكي يميل الى الاستقرار -و الناس على دين ملوكها- اما لبنان فالامر يختلف جذريا عن الاردن، فالنظام السياسي نشأ وفي طياته عوامل الازمة المستحكمة - لاسيما محددات البحث الزمني- ومن بين ابرزها العامل الطائفي ومما زاد في تأزم وتفعيل هذا العامل اقتراب النسبة العددية بين تلك الطوائف وابتعاد توجهاتهم السياسية، وبخاصة بين الطائفتين المسلمة والمسيحية، وانشقاق الاولى عن نفسها كما الثانية، فالمسلمون اليساريون كانوا يعتقدون بالدولة العربية التي نشأت في دمشق عام ١٩٢٠ و يرون ان مستقبلهم مرتبط بسوريا وان بالإمكان إعادة لبنان الى احضان الدولة الام والحاق المنطقة الساحلية ذات الاغلبية المسلمة بسوريا وارجاع الاقضية الاربعة اليها او ربط لبنان باتحاد فدرالي مع سوريا اما اليمينيون من المسلمين فقد اعتقدوا بصعوبة المطلب اليساري ورأوا ان من الممكن التعايش مع الطوائف الاخرى بشرط ان يخفف المسيحيون من نزعتهم القديمة.

اما الاعتبار الثاني فيتعلق بالطبيعة الجغرافية، اذ ان الاردن و لبنان تربطهم حدود مشتركة مع سوريا الامر الذي جعل أي قرار يصدر من الجهة السورية يؤثر سلبا أو ايجابا على الداخل اللبناني. تتناول البحث جملة من المواضيع في مقدمتها مشروع سوريا الكبرى جذوره ومنطقاته فأرهاصات الموضوع ترجع الى ما بعد عام ١٩٢١ أي تأسيس امارة شرق الاردن . كما تم تسليط الضوء على موقف السلطات اللبنانية حول مسألة المشروع الوحدوي فضلا عن تناول الموقف الشعبي منه، كما ضم البحث في ثناياه مقدمة وخاتمة تناولت اهم النتائج التي توصل اليها البحث. تنوعت المصادر التي اعتمد عليها البحث، منها الوثائقي ومنها المراجع العربية والمعرية فضلا عن بعض الصحف والمجلات العربية وشبكة الانترنت.

المشروع : الجذور والمنطلقات

كان اصطلاح سوريا الكبرى خلال العهد العثماني يشمل جغرافياً بلاد الشام بحدوده الطبيعية ويضم الأقطار العربية الأربع وهي سوريا، لبنان، فلسطين والأردن، وعند اندلاع الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي سنة ١٩١٦، طرح مفهوم آخر لسوريا يضم كل من سوريا الطبيعية والجزيرة العربية والعراق، وعلى أن تكون هذه البلدان جميعاً مجتمعاً تحت راية دولة عربية موحدة^(١).

وفي أثناء قيادته لجيش الشمال استطاع الأمير فيصل دخول سوريا وتأسيس حكومة عربية^(٢)، فيها تضم قيادات عربية من سوريا وفلسطين والعراق ولبنان، وفي مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس سنة ١٩١٩، ركز الملك فيصل على قضية وحدة سوريا الطبيعية أكثر من غيرها من القضايا العربية وذلك لان الملك فيصل

استوعب تماماً أن الخطر يهدد وحدة سوريا الطبيعية دون غيرها من الأقطار العربية الأخرى، لاسيما العراق وفلسطين^(٣).

وعندما تم تجزئة بلاد الشام إلى أربع مناطق هي سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، عقد المؤتمر السوري العام في دمشق يوم ٨/آذار/١٩٢٠، حيث أعلن فيه أن سوريا دولة موحدة مستقلة تضم لبنان بوصفها منطقة مستقلة ذاتياً^(٤).

وبهذا الصدد عبر أعضاء المؤتمر العرب عن احتياجاتهم لهذه التجزئة، إذ طالبوا بوحدة سوريا بأكملها وأن التجزئة باطلة وغير مقبولة^(٥)، غير أن الطموحات بالوحدة لم تحقق، ففي ٢٥/نيسان/١٩٢٠، قرر مجلس الحلفاء الأعلى تجزئة سوريا الطبيعية، حيث وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني^(٦).

وعندما تأسست إمارة شرق الأردن سنة ١٩٢١، كان مفهوم سوريا الكبرى يعني سوريا التي تمتد حدودها من جبال طوروس شمالاً إلى الحدود المصرية جنوباً وتلتقي بحدود العراق شرقاً والبحر المتوسط غرباً، لذا نشأت فكرة التمسك بالوحدة ومن ثم المشروع المطروح، فعندما تقلد الملك عبد الله عرش إمارة شرق الأردن طالب وبصورة مستمرة بالوحدة مع سوريا ونبذ كل ما هو يدعو إلى التقسيم والتمسك بالمشروع الوحدوي حيث كان يؤكد على صحة المفهوم القائل بأن سوريا هي سوريا المعروفة بديار الشام تاريخياً وبعدها الطبيعية لا سوريا التي وضع حدودها الاستعمار^(٧).

وكانت الحكومة الأردنية ترى أن تحقيق وحدة العرب واستقلالهم تبدأ من الوحدة السورية، لذى شددت وعلى لسان ملكها بأن مشروع سوريا الكبرى قد انبثق من صميم فكرة وإرهابات الثورة العربية الكبرى لسنة ١٩١٦، حيث كان من بين أهم أهداف الثورة المذكورة هو تأسيس دولة عربية يرأسها ملك عربي^(٨).

ويلاحظ من خلال ما تقدم أن مشروع سوريا الكبرى قد انطلق من مرتكزات عدة منها المؤتمران العربيان اللذان عقدا عامي ١٩٢٠، ١٩١٩، فقد نص بيان المؤتمرين على استقلال سوريا السياسي وتكون الحكومة ملكية دستورية بقيادة فيصل ملكاً عليها وتشمل في حدودها كل من فلسطين ولبنان^(٩).

حتى أن الملك عبد الله كان قد رفض مشروع الانتداب البريطاني وما تمخض عنه من تقسيمات للدول العربية تحت طائلة الوصاية، إذ أكد مراراً بأن هذا التقسيم ضار بالمصلحة العربية^(١٠).

وكان تركيز ملك الأردن على هذا المشروع ينطوي على عدة مبررات فضلاً كما ذكر من مبررات سياسية يأتي المنطلق الجغرافي الطبيعي وبعد الأخير من أهم المبررات التي صاغت المطلب العربي في الوحدة لهذه البقعة من الأرض وليس هناك من يدعي عكس ذلك، خاصة إذا عرف بأن شرق الأردن وفلسطين كانت تنتمي إلى ما قبل الانتداب بسوريا الجنوبية^(١١).

ورغم ما تمخضت عنه مطامع الدول الاستعمارية في فرض الانتداب الفرنسي على سوريا بعد معركة ميسلون سنة ١٩٢٠ وإجبار الأمير فيصل بالخروج من سوريا، ظل يطالب بالوحدة السورية وانجاز مشروعة، حتى إن وزير المستعمرات البريطاني تشرشل آنذاك قد أخبر الملك عبد الله بالتزامه بتحقيق هذا المطلب وذلك من خلال إلغاء حكم فرنسا المباشر على سوريا وتعاون وحدتها مع شرق الأردن^(١٢).

غير إن فرنسا من جهتها رفضت الإرهابات البريطانية حيال توافق الرأي البريطاني مع حكومة الأردن، ووقفت وأصررت على إن لا تقدم أي تنازل يمس بحكمها المباشر في سوريا، الأمر الذي عكس موقفها تجاه مشروع سوريا الكبرى الرافض له، وبذلك أصبحت رغبت الأخيرة أمراً مفروغاً منه^(١٣).

ألا أن الأمير عبد الله بن الحسين كان يدرك أن ما حدث خلال الحرب العالمية الأولى سيحدث في الحرب العالمية الثانية ومن هنا كان يدرك أن كفه بريطانيا وحليفاتها فرنسا سوف تكون الراجحة وإن مصلحة العرب تأييد هاتين الدولتين ثم أن ارتباط شرقي الأردن ببريطانيا ووجود القوات البريطانية والفرنسية في المنطقة العربية والمناطق العربية منها حتمت على كل سياسي أن يعيد النظر والوقوف موقف التأييد لهاتين الدولتين^(١٤).

أن ما شهدته الساحة السياسية الدولية من أحداث خلال الحرب العالمية الثانية جعلت من الدول العربية تتحرك بحسب ما تقتضيه المصلحة العربية في تحقيق مشاريعهم الوحدوية وأبرز تلك المشاهدات السياسية ما حدث في فرنسا خلال سنة ١٩٤٠، عندما استسلمت القوات الفرنسية للجيش الألماني، وقد انعكس هذا الأمر

على مناطق النفوذ الفرنسي بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص ، إذ أعلنت القوات الفرنسية المتواجدة في سوريا ولبنان ولاءها لحكومة الماريشال بيتان في فيشي^(١٥) .

لكن اللافت في الأمر أن هذه الأحداث لم تغير شيء في توجيهات فرنسا وبريطانيا في المنطقة وهذا يعني بالنتيجة أن سياسة الهيمنة وتجزئة الشعوب من أجل تسهيل عملية السيطرة وتحقيق مكاسب سياسية أكثر في المنطقة كان من بديهيات السياسة الموجهة للقوى الاستعمارية لا سيما فرنسا وبريطانيا. لذا انتقلت توجيهات الحكومة الأردنية من الاعتماد على الإستراتيجية العسكرية وما افرزته من معطيات سياسية فاشلة في تحقيق الوحدة السورية الكبرى إلى الاعتماد على استراتيجية فكرة الاستغلال ومن ثم التفكير في تحقيق المشروع الوحدوي الكبير ، ففي أيار ١٩٤١ صرح انتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني بأن حكومة صاحب الجلالة تعطف كثيراً على مطلب السوريين في الانتقال وأنه من الحق تعزيز الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلاد العربية وأن حكومة صاحب الجلالة ستقدم دعماً لأي مشروع ينال ثقة الجميع^(١٦) .

وقد كان لهذا التصريح صدى كبير عن العرب ، حيث رأوا أن الوقت قد حان لكي تقي بريطانيا بوعودها في منح شرق الأردن وسوريا ولبنان وهي دول (مشروع سوريا الكبرى) الانتقال الكامل ، لكي تتمكن هذه الأجزاء الثلاثة من تحقيق وحدتها المنشودة من قبل سعي الحكومة الأردنية .

السلطات اللبنانية ومشروع سوريا الكبرى

بعد الاحتلال الفرنسي لسوريا ، أصبحت لبنان جمهورية ، وذلك بعد أن انقطعت أجزاء من الأخيرة وأضيفت للبنان ، وهي :- طرابلس ، بيروت ، صيدا ، صور ، جبل عامل ، بعلبك ، حاسبيا ، راشيا والبقاع ، وعندما عقد اتفاق بين سوريا ولبنان عام ١٩٢٥ تم من خلاله إعادة طرابلس والاقضية الأربعة واستفتاء جبل الدروز والعلويين للالتحاق بالوحدة السورية ، وفي عام ١٩٢٨م كانت مذكرات هاشم الاتاسي^(١٧) وإبراهيم هنانو^(١٨) ، متفقة على إلحاق المقاطعتين المذكورتين بالوحدة السورية وجعل طرابلس منفذاً لسوريا ، وقد كانت هذه المنطلقات مبنية من حقائق تاريخية معروفة ، ورغبة شعبية مع رغبة أصحاب الرأي وهم الأكثرية في البلاد^(١٩) .

وعندما طرح الأمير عبد الله مشروع سوريا الكبرى جاء في توجيهاته إلى رئيس وزارته حول لبنان مايلي : أما لبنان فلا مانع عن جعل الخيار له في الوحدة أو الاتحاد مع كل البلاد العربية واحتفاظه بما يريد من شكل وكيفية ، على أن مسألة لبنان الكبير هي من جملة الحقوق السورية التي لا ينبغي إغفالها^(٢٠) . ومن الأمور التي لا بد من الإشارة إليها ، هو أن الطرح الذي أولى به الملك عبد الله قد تضمن توصيفات خاصة لحالات سوريا ولبنان فبالنسبة إلى سوريا الكبرى ركز على مسألة لبنان ووضعها الخاص ، حيث أراد منح سكانه إدارة خاصة لحماية امتيازات لبنان ، وفي موضوع مشروع الاتحاد السوري نوه فيما إذا تخلفت لبنان عن الانضمام إلى الاتحاد السوري المركزي لأسباب خاصة بها يجب أن تعاد الأراضي السورية الملحقة بلبنان دون رغبة السكان بالاستفتاء أو ما شابه ذلك^(٢١) .

غير أن موقف الحكومة اللبنانية جاء منسجماً مع موقف سوريا الراض لهذا المشروع ومما زاد في هذا الأمر من وضوح هو انضمام الموقف الفرنسي لهما إذ سعت الأخيرة بأجراء الانتخابات الرئاسية في كل من سوريا ولبنان عام ١٩٤٣ لسد الطريق أمام أي خطوة جادة في اتجاه تحقيق مشروع الوحدة ، حيث أُنْتُخِبَ بشارة الخوري رئيساً للبنان ورياض الصلح رئيساً للوزراء^(٢٢) .

لقد أصبحت هذه الإجراءات الانتخابية بمثابة الانطلاقة الواضحة لرفض مشروع نحو الجمهورية الموحدة، إذ كان الرئيس بشارة الخوري من أكثر الشخصيات السياسية اللبنانية رفضاً لهذا المشروع، ففي العام الأول لتولية المنصب أودى بتصريح رسمي قائلاً " أن لبنان يرغب بالاستقلال الناجز ضمن حدوده الحاضرة وكيانه الحاضر وتعاون الوثيق مع البلاد العربية"^(٢٣) .

في حين أكد رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح ، على مسألة استقلال لبنان دون الحاجة الى الوحدة مع الآخرين وهذا ما صرح به حين قال " ان موقفنا سوف يكون استقلال لبنان استقلالاً تاماً ناجزاً ... ان الارتباط او الاتفاقات التي ستكون قائمة بين لبنان والبلدان العربية الاخرى يجب ان تكون على اساس التعاون ونقصد بالتعاون ان لا ينتقص من الاستقلال والسيادة ذرة واحدة "^(٢٤) .

ولم يكتف رئيس الوزراء اللبناني بهذا التصريح بل أخذ يكرره في مناسبات عدة ، ففي ١٩٤٦\١١\٢٦ وأمام مجلس النواب اللبناني قال " نحن تقبلنا لبنان بكيانه الحاضر ومشينا في الصف الاول لتحقيق امانيه وسفكنا دماءنا في سبيل استقلاله ولا يمكننا باي شكل ان نرجع عما اردناه ... فسوريا الكبرى قضية لا تستند الى حقيقة لا من حيث الامكان او الظروف او الوضع او الرغبات الدولية " (٢٥).

وفي الصدد نفسه صرح وزير الخارجية اللبناني في ١٩٤٦\١١\٢٣ ، حول موضوع الوحدة السورية او مشروع سوريا الكبرى بالقول " لقد دخل لبنان الجامعة العربية على اساس استقلاله التام والناجز بحدوده الحاضرة واستقلال كل من دول الجامعة ، فلا ريب اذاً بان القضية التي تثار من وقت الى اخر تحت اسم " سوريا الكبرى " لا يمكن ان تكون موضع بحث ، ونحن لا نريد سوريا الكبرى ولا نقبل بها عل أي وجه من الوجوه " (٢٦).

لقد تركت هذه التصريحات الصادرة من المسؤولين اللبنانيين اثراً سلبياً على العلاقات الاردنية – اللبنانية ، والتي اخذت شكلاً دبلوماسياً محوره الفعل ورد الفعل على صعيد التصريحات والخطابات السياسية ، فمن جهتها صرحت حكومة شرق الاردن وعلى لسان وزير خارجيتها بالدعوة الى وحدة سوريا الكبرى ، معتمداً في ذلك على منطلقات قومية وجغرافية ، الامر الذي استفز الحكومة اللبنانية مرة اخرى لينبري وزير خارجيتها مصرحاً في ١٩٤٦\١١\٢٥ قائلاً " ان لقضية سوريا الكبرى احياناً معينة يثار فيها كما يظهر وانه من المؤسف ان تثار مجدداً بينما الدول العربية تنسق جهودها لتحقيق أهداف الجامعة العربية لأنني لا أرى في تصريحات الشريفي باشا ألا عقدة شخصية ليست لها أي قيمة سياسية " (٢٧).

من خلال ما تقدم يلاحظ ان خطاب وزير خارجية دولة لبنان تحوي على عدة مضامين الاول ان الاوقات التي تختارها الحكومة الاردنية لا تارة الموضوع كانت غير مناسبة ، كونها كانت تشغل الجامعة العربية عن تحقيق اهدافها المرجوة في تحقيق نظام عربي مشترك وأيجاد حلول مشتركة لحل القضايا العربية المصرية ، وكان الوزير يريد ان يقول ان الحكومة الاردنية لا تستطيع ان تتقوه بهذا الامر الامن خلال تعكير المياه .

وبهذا الاجواء انتقلت قضية المشروع الى الجامعة العربية من اجل إيجاد الحل المناسب لها وذلك على أثر الشكوى التي قدمها وزير الخارجية السوري الى مجلس الجامعة ضد الحكومة الاردنية لاثارتها المشروع وعلى اثر ذلك عقد مجلس الجامعة العربية جلسته في ١٩٤٦\١١\٢٨ للنظر فيما قدمه الوزير السوري (٢٨).

وكان الرفض اللبناني – السوري الشديد للمشروع منضوي تحت الدلالات والاعتبارات السياسية العربية اذ اعتبر الطرفان ان هذا المشروع موجه ضد الجامعة العربية ودولها (٢٩).

حينها أصدرت اللجنة السياسية للجامعة العربية قراراً أكدت من خلاله على استقلال السيادة الدول الاعضاء فيها ، وأن المشروع يتعارض مع ذلك الاستقلال ، وان دول جامعة الدول العربية تحترم ميثاقها في استقلال الدول الاعضاء وهي ملزمة بتنفيذ نصاً وجوهراً (٣٠).

وقد عدت الحكومة الاردنية هذا القرار بمثابة الاستفزاز ، أذ أرسل وزير الخارجية الاردني محمد الشريفي مذكرة الى رئيس مجلس الجامعة العربية أوضح من خلالها ان الحكومة الاردنية متمسكة بميثاق الجامعة العربية وان مطالبته بتحقيق المشروع الوحدوي لا يتعارض مع الميثاق (٣١).

ويلاحظ من خلال تصريحات المسؤولين الاردنيين ان الحكومة الأردنية كانت مصرّة على تنفيذ هذا المشروع ويبدو ان السبب في ذلك يعود الى عدم تحديد مفاهيم ودلالات موثيق الجامعة العربية والكل يفسر هذه الموثيق بحسب ما يرغب .

وهذا ما تؤكده ردود الأفعال المتباينة والمتقاطعة في هذا الصدد ففي ١٩٤٧\٢\١٢ ، رد وزير الخارجية اللبناني أمام مجلس النواب اللبناني برفض بلاده لهذا المشروع جملة وتفصيلاً ، ولم يكتف بهذا الموقف بل ذهب أبعد من ذلك عندما أستخدم لغة دبلوماسية قاسية عندما ذهب بالقول ان الحكومة الاردنية تريد ان تبذل الأنظمة والأوضاع القائمة في الدول العربية وان المساعي الاردنية مخالفة لميثاق الجامعة العربية ، وان أثارة مشروع سوريا الكبرى مخالف لتوجيهات الدول العربية واي دولة تريد أثارة هذا الموضوع هي وحدها تتحمل تبعه الموضوع (٣٢).

وفي ١٩٤٧\٦\١٧ كرر رئيس الوزراء رياض الصلح رفضه مشروع سوريا الكبرى لسورية رفضاً قاطعاً (٣٣). وفي اب ١٩٤٧ اجتمع في بيت الدين (٣٤) بلبنان كل من رئيس الجمهورية السورية شكري

القولتي (٣٥) ورئيس جمهورية لبنان وتمخض عن هذا الاجتماع بيان مشترك وضح موقف الحكومتين السورية واللبنانية جاء فيه ان بيان الملك عبد الله كان موضع استغراب وأستنكار^(٣٦).

الأحزاب اللبنانية والمشروع

كانت للأحزاب السياسية اللبنانية لاسيما المسيحية منها مواقف واضحة تجاه مشروع سوريا الكبرى من أهم هذه الأحزاب حزب الكتلة الدستورية^(٣٧) بزعامة بشارة الخوري الذي رفض المشروع ورغم ذلك شدد الحزب على تكوين علاقات أوثق مع الدول العربية وأن لا يكون هذا المشروع بمثابة المنعطف السيء في العلاقات العربية ، ومن الأحزاب الأخرى المعارضة حزب الكتائب^(٣٨) بزعامة بيار الجميل أذ عبر رفضه لكل أنواع الوحدة أو الاتحاد أو التضامن وأعتبر ذلك تهديداً لاستقلال لبنان^(٣٩) ، كما عبر حزب السنجاده^(٤٠) عن رفضه للمشروع وبالطريقة ذاتها التي عبر عنها حزب الكتائب الا انه زاد على الأخير بأعلانه الحرب على المشروع ،لانه-؟ رأيه- مشروع أجنبي يتعارض مع طموح لبنان الاستقلالية وضمن حدوده الحاضرة^(٤١).

الموقف الشعبي اللبناني (الفؤوي)

لقد تباينت مواقف الشعب اللبناني بين الرافض للمشروع والمؤيد له ، وجاء هذا التباين نتيجة للتنوع الطائفي الذي اتسم به الشعب اللبناني واختلاف وتضارب المصالح التي تبعت هذا التنوع ، فالمعارضون للمشروع كانوا اغلبهم من الطائفة المسيحية ، فهم يرون ان تحقيق الوحدة السورية سيؤدي الى تحويلها الى اقلية في الدولة وتغليب المصالح الاسلامية عليهم ، فضلاً عن هذه الوحدة ستفقد الكثر من امتيازاتهم المكتسبة والتي حصلوا عليها أبان الانتداب الفرنسي ، الامر الذي جعلهم يرفضون أي نوع من أنواع الوحدة بين العرب ولبنان من صفهم^(٤٢).

حتى ان بعضهم كان يتخوف من انضمام لبنان الى جامعة الدول العربية في بداية مباحثات تأسيسها ، أذ شارك الوفد اللبناني بنصيب من حملة التحفظات على برامج الجامعة السياسية^(٤٣) . وفي الوقت ذاته تمسك مسيحيو لبنان باستقلال لبنان التام ضمن حدوده القائمة بل ذهبوا أبعد من ذلك عندما طالبوا بالتخلي عن الاقضية الاربعة التي ضمت للبنان بعد عام ١٩٢٠ ، ليبقى لبنان بلداً مسيحياً ومستقلاً استقلالاً تاماً وبحماية فرنسية^(٤٤).

أما المسلمين فقد انقسمت توجهاتهم حول هذا المشروع الى قسمين الأول مثله المسلمون الشيعة وهو رفض المشروع ، حيث أقرنوا هذا المشروع بمسألة تقسيم لبنان ، وبخاصة عندما أعلن مسيحيي البلد استعدادهم لتقبل فكرة سلخ المناطق المسيحية والعيش في وطن مسيحي مستقل بمساندة الغرب وتحديد فرنسا ، ورد عليهم مسلمي البلد من الطائفة السنية بالمنطلق نفسه حينما أرادوا سلخ الناطق ذات الاغلبية المسلمة ، لاسيما صيدا وطرابلس وقسم بيروت وضمتها الى الوحدة السورية المزمعة معللين موقفهم هذا بأن ضم هذه المناطق الى جبل لبنان كان تحت مظلة الانتداب وبدون استفتاء يأخذ رأي الشعب في ذلك ، ومن خلال ما تقدم يتضح الامور الآتية :-

١. ان مسيحيي الشعب اللبناني فضلوا استقلالهم الطائفي على أي مشروع وحدوي عربي حتى وأن كان ذلك على حساب التقسيم ويمكن ان نطلق هذا التوجه بمفهوم التقسيم ثم الاستقلال .
٢. فضل مسلمو لبنان من الطائفة السنية لاسيما مناطق طرابلس صيدا وقسم من بيروت سلخ مناطقهم وضمتها الى الوحدة السورية وهو توجه يمكن ان نطلق عليه التقسيم ثم الاتحاد مع المحيط العربي .
٣. حرص مسلمي لبنان من الطائفة الشيعية على استقلال لبنان استقلالاً تاماً وبحدوده المعروفة منذ تأسيس لبنان والتعامل مع محيطه العربي بأحترام وضمن السياقات الدولية المتعارف عليها والتي حددها العرب أنفسهم دون المساس باستقلال الدول ، ويمكن ان نطلق على هذا المفهوم " بالاتحاد ثم الاستقلال " ^(٤٥).

وبهذا الصدد يتضح أن الشعب اللبناني كان منقسماً حول الوحدة السورية بين مؤيد ومعارض ويعود ذلك للتنوع الطائفي اللبناني ، واختلاف مصالح اللبنانيين الداخلية ، الأمر الذي انعكس على الخطاب السياسي للمسؤولين اللبنانيين وتدخل السلطة الفرنسية في رفض المشروع والتأثير على الرأي العام اللبناني لاسيما

المسيحي. ولم يكن التنوع الطائفي هو السبب الوحيد في أختلاف المواقف وتوحيد الكلمة تجاه المشروع بال كانت هناك أسباب أخرى تتعلق بالمنظومة السياسية اللبنانية التي أنبثقت من مراحل تاريخية مختلفة^(٤٦). وأولها ميثاق سنة ١٩٤٣ الذي لم يستطيع ان يوحد الطوائف الدينية، والتي ضمت كل منها متطرفين ومعتدلين لدى المسلمين والمسيحيين على السواء، فالمسلمون المتطرفون كانوا لا يزالون متشبثين بحلم الدولة العربية، ويرون ان مستقبلهم مرتبط بسوريا، وانه يمكن تحقيقه بأعادة لبنان الى حدوده الجغرافية التي كانت موجوده سنة ١٩٢٠ وألحاق معظم المناطق الإسلامية بسوريا، أو ربط لبنان باتحاد فدرالي^(٤٧). على الأقل أذ لم ينجح مشروع الوحدة العربية الكبرى^(٤٨).

الخاتمة

من خلال الحقائق التاريخية المدونة في طيات المصادر واستنادا الى ما تم استنباطه منها في موضوع البحث فقد تم ملاحظة جملة من النتائج اهمها نشوء مشروع سوريا الكبرى أي انه لم يكن طارئاً ولا إبداعياً حملته المنظومة العربية الفكرية بل هو عملية ارتداد لظاهرة التجزئة التي رسم لها ونفذها الحلفاء -بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية- لاسيما تلك التي طرحوها في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠. سعى الأمير عبد الله بن الحسين (أمير شرق الأردن) إلى ضم سوريا إلى إمارته من خلال مشروع أطلق عليه اسم (سوريا الكبرى) تحقيقاً لطموحاته بتوحيد أقسام سوريا الطبيعية في كيان اتحادي واحد تحت راية الأسرة الهاشمية الأردنية، ففي (١ تموز/ ١٩٤٠) بعث الأمير عبد الله مذكرة الى المندوب السامي البريطاني في فلسطين أوضح فيها اهتمام الرأي العام العربي بقضية البلاد العربية ومستقبلها، وحثه على إصدار موقف رسمي بريطاني يدعم فكرة الوحدة السورية، الا أن المندوب السامي البريطاني طلب منه التريث حتى ينجلي الموقف من الحرب العالمية الثانية، وحذره من التدخل في شؤون سوريا.

طرح الأمير عبد الله المشروع على شكل مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني في عمان خلال شهر (تموز/ ١٩٤١) طالباً تأييد تصريح دول المحور لدعم الوحدة السورية، وأجرى اتصالاته مع الحكومة البريطانية لإفساح المجال للسعي الجدي لتكوين الوحدة، إلا أنها لم تحظ باهتمام أو استجابة من الجانب البريطاني، وعرض الأمير عبد الله المشروع ثانية على الحكومة البريطانية في (٨ نيسان/ ١٩٤٣) وتضمن المشروع الدعوة إلى قيام دولة عربية موحدة في سوريا بإطار حدودها الطبيعية وان يكون هو رئيس الدولة السورية الموحدة، وحال إعلان تأسيس الدولة السورية، يصار إلى تأسيس اتحاد عربي تعاهدي بين سوريا والعراق، ويسمح بانضمام الدول العربية الأخرى إليه.

أصر أمير عبد الله على تحقيق مشروعه، ففي شهر (تشرين الاول/ ١٩٤٥) أوضحت وكالات الأنباء الأجنبية تصريحاً نسبته إلى الأمير عبد الله أكدت فيها انه سيطرح على مجلس الجامعة العربية مشروع وحدة أو اتحاد سوري يحقق تطاعات الأقاليم السورية ومصالحتها المشتركة.

رفضت الحكومة اللبنانية هذا المشروع، وسارعت إلى معارضة المشاريع الوحدوية التي وصفتها بأنها مشبوهة وغير واقعية بالوقت الذي تمسكت به بالجامعة العربية وميثاقها الذي ينص على الاعتراف بسيادة كل دولة من دولها ضمن حدوده الحالية دون أية وحدة أو اتحاد في حين عد رئيس الجمهورية بشارة الخوري فكرة مشروع سوريا الكبرى بأنه يتعارض مع موثيق الجامعة العربية ولا مجال لأنجازها وهي تتقاطع وما نصبوا إليه من حرية واستقلال واقعيين.

أوضحت بعض الصحف اللبنانية أن المشروع سيفضي إلى نتائج صعبة على العرب منها ترصين النفوذ الاستعماري -وتقصد بذلك النفوذ البريطاني- والاعتراف الرسمي بالكيان الصهيوني وإنشاء " دولته " على ارض فلسطين و بذلك تكون حصناً للاستعمار ويكون تمهيداً لألغاء النظام الجمهوري في لبنان وسوريا، وتجزئة لبنان، وخلق نقطة انطلاق منه لذا وقف مجلس النواب اللبناني موقفاً معارضاً إزاء مشروع سوريا الكبرى، وأكدوا فيه على عدم اقحام لبنان في أي مشروع وحدوي يعارض الاستقلال اللبناني، وعلى ضرورة التمسك بالسيادة والاستقلال اللبنانيين، مع تعاون لبنان التام مع الأقطار العربية إلى ابعد حدود التعاون، و أجمع النواب على استنكار كل فكرة تعمل على زعزعة استقلال لبنان و منها المشروع المذكور كونه مشروع استعماري يحقق أطماع ومصالح بعض الأطراف الخارجية، كان لهذه الحملة انعكاسات سلبية خطيرة على

لبنان الذي رفض مشروع سوريا الكبرى، انتقلت قضية سوريا الكبرى إلى أروقة الجامعة العربية من أجل إيجاد الحل المناسب لها وذلك اثر الشكوى التي قدمها وزير الخارجية السوري إلى مجلس الجامعة ضد الحكومة الأردنية لإثارتها قضية سوريا الكبرى.

كان للمؤتمرين العربيين في باريس للاعوام (١٩١٩ - ١٩٢٠) الاثر الواضح في تحفيز فكرة طرح المشروع الوحدوي للملك عبد الله بن الحسين ملك الاردن ومما ساعد الاخير في هذا الشأن الاستقرار السياسي الداخلي للاردن وهو من اهم المبررات التي قومت هذا المشروع.

ساهمت القوى الاوربية لاسيما البريطانية و الفرنسية في إجهاض المشروع الوحدوي العربي واللافت للنظر هنا ان جميع المتغيرات السياسية التي مرت بها القارة الاوربية خلال الحرب العالمية الثانية وبالتحديد تشكيل حكومة فيشي في فرنسا لم تغير من التوجهات الفرنسية العامة في المنطقة بشكل عام و الجزء العربي الاسيوي بشكل خاص وتحديدا ما يخص لبنان ، وهذا يعني ان مسألة السيطرة الاوربية على منطقة الشرق العربي كانت من البديهيات التي لا يمكن تجاوزها حتى و ان دفعت الظروف ذلك.

ان للعامل الطائفي في لبنان أثره الواضح في طبيعة اختلاف الرفض لمشروع سوريا الكبرى مما عقد في تحقيق هذا المشروع فالمسيحيون أي توجه وحدوي للبنان مع محيطه العربي ، حتى انهم كانوا يتخوفون من عضوية لبنان في جامعة الدول العربية كونها في رأيهم قد تكون الخطوة الاولى للاندماج لذا حاولوا رسم سياسة توازن في لبنان مقتضاها الاقتراب الى المعسكر الغربي الامر الذي اثار حفيضة المسلمين ، وقد انعكس هذا الامر على شكل و طبيعة الخطاب السياسي اللبناني حيال المشروع.

مثلت بعض الاحزاب اللبنانية على سبيل المثال لا الحصر حزب الكتائب و حزب النجادة اللبنانيين الحلقة الوصل بين الحكومة و الطائفة لتكون اداة للتوازن النسبي بين الشعب و الحكومة لذا في اغلب الاحيان جاءت التصريحات الحكومية منسجمة بعض الشيء مع المطالب الشعبية.

قائمة المصادر والهوامش

(١) عفيف ، احمد خليف، مشروع سوريا الكبرى من ١٩٢٨ - ١٩٥١ ، رسالة ماجستير غير منشورة قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الجامعة الأردنية،

عمان، ١٩٩١، ص ١٠٠-١

(٢) المزيد حول هذا الموضوع ينظر ،الارمنازي ،نجيب ، محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، القاهرة، ١٩٥٤ ، ص ٥٠٣ .

(٣) الريساوي ، سهيلة ، التجربة الفيصلة في بلاد الشام ، عمان ، ١٩٨٨ ، ص ٥٨-٥٩ .

(٤) الجبوري ، سعد عبد العزيز مصلط، العلاقات اللبنانية - التركية ١٩٤٦ - ١٩٦٧ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٤ ،

ص ٢٦ .

(٥) الماضي ، منيب ، موسى ، سلمان، تاريخ الاردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩، ط٢ عمان ، ١٩٨٨، ص ٤٣٩ .

(٦) انطونيوس ، جورج ، بقضة العرب ، ترجمة الدكتور ناصر الدين الاسد ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص ٤٩٣ .

(٧) هيكل ، يوسف، جلسات في رغدان ، عمان ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٧ ، الحسين، عبد الله ، مذكرات الملك عبد الله بن الحسين ، ط٥ ، عمان ، ١٩٧٠، ص ٢٤١ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٢٤١-٢٤٢ .

(٩) علم الدين ، وجيه ، العهود المتعلقة بالوطن العربي ١٩٠٨ - ١٩٢٢ ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٢٤-١٢٦ .

(١٠) بن الحسين ، عبد الله ، مذكرات الملك عبد الله بن الحسين ، ط٥ ، عمان ، ١٩٧٢، ص ٢٤٣-٢٤٤

(١١) بن الحسين ، عبد الله ، الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين ، حقبة من تاريخ الاردن ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٦ .

(١٢) بن الحسين ، عبدالله ، المصدر نفسه ، ص ١٠٨ .

(١٣) الماضي ، منيب ، موسى ، سليمان ، شيخ الاردن في قرن العشرين ، ١٩٠٠-١٩٥٩، ط٢ ، عمان ، ١٩٨٨ ، ص ٤٣٩ .

(١٤) محافظة، علي، الفكر السياسي في الاردن منذ قيام الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الامارة ١٩١٦-١٩٤٦ ، ج ١، ط١، عمان ، ١٩٩٠ ، ص

٢٥٠-٢٥١ .

(١٥) محافظة، محمد ، أمانة شرق الاردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ - ١٩٤٦ ، ط١، عمان ، ١٩٩٠ ، ص ١٤٨-١٤٩ .

(١٦) محافظة ، علي، العلاقات الاردنية- البريطانية من تأسيس الادارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢٠-١٩٥٧ ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١١٨ .

(١٧) هو هاشم خالد محمد عبد الستار الاتاسي (١٨٧٥-١٩٦٠) رئيس سوري ولده ودفن في حمص والده مفتي حمص ، درس في الكلية الملكية في الاستانة وتولي مناصب ادارية عليا في الدولة العثمانية، تولى منصب رئيس الكتلة الوطنية التي ضمت نخبة من القادة السوريين أمثال اسماعيل باشا الرفاعي ، سعد الله

الجابري، وفارس الخوري، وفوزي الغزي، وعبد الرحمن الكيالي، ولطفي الحفار وغيرهم، تم انتخابه رئيساً للجمهورية في كانون الأول ١٩٣٦م خلفاً لمحمد علي العابد واستقال في تموز عام ١٩٣٩م بسبب اخلال الفرنسيين بالمعاهدة التي نصت على استقلال سوريا، وبعد ان قام سامي الحناوي بأعدام حسني الزعيم في ١٤ آب ١٩٤٩، طلب من الاتاسي تشكيل حكومة انتقالية استمرت من ١٤ / آب / ١٩٤٩ الى ١٠ / كانون الأول / ١٩٤٩ قامت حكومة الاتاسي بتنظيم انتخابات الجمعية التأسيسية ثم عيد انتخابه رئيساً لسوريا في ٢ / كانون الأول / ١٩٥١ قدم استقالته من منصبه بسبب قيام أديب الشيشكلي بالقبض على معروف الدواليبي رئيس الوزراء وقتها، ثم عاد الى منصبه عام ١٩٥٤ وبقي ايلول ١٩٥٥ ينظر

<http://ar.wikipedia.org> هاشم الاتاسي

(١٨) ابراهيم بن سليمان اغا بن محمد هنانو (١٨٦٩-١٩٣٥) سياسي سوري ولد في محافظة ادلب، قاوم الاحتلال الفرنسي، تقلد عدة مناصب سياسية ينظر Ibid.

(١٩) خوري، يوسف، المشاريع الحدودية العربية ١٩١٣-١٩٨٧ دراسة توثيقية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٣٢.

(٢٠) بن الحسين، عبد الله، مذكرات الملك عبد الله، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٢٢) محافظة، علي، الاردن المعاصر عهد الامارة ١٩٢١-١٩٤٦، ط١، عمان ١٩٧٣، ص ١١٢.

(٢٣) جريدة الهدى، العدد ١٩٨، ٤ آذار، ١٩٤٤.

(٢٤) جريدة البشير، العدد ٧٠١٥، ٨ كانون الثاني، ١٩٤٤.

(٢٥) خوري، يوسف، المصدر السابق، ص ١٢٢، م.ن، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة (٧) المنعقد في ١١/١١/١٩٤٦، ص ٢، الكتاب الاردني الابيض، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، عمان، ١٩٧٨، ص ٥٧٦.

(٢٦) رضوان، اروى طاهر، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٢٣، الانصاري، ابراهيم صيهود، دور لبنان السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية، اطرحه دكتوراه، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٣، ص ١٢٦-١٢٧، كلمة السوريين العرب في مشروع سوريا الكبرى، اصدرة فؤيق من الشباب العرب المثقف، ط١، ١٩٤٧، ص ١٣.

(٢٧) كلمة السوريين العرب في مشروع سوريا الكبرى المصدر نفسه، ص ١٣-٢٠.

(٢٨) المصدر نفسه، الوثيقة رقم (٢)، ص ٣، الانصاري، المصدر السابق، ص ١٢٦؛ د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملف رقم (٣١١/٢٦٤٩)، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تقرير المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية، المرقم (١٨/١/٦) والمؤرخ في ١٢/١٠/١٩٤٦، وثيقة رقم (١) ص ٢٠١.

(٢٩) جريدة النهار العدد (٣٤٨٧) في ٢٩/١١/١٩٤٦.

(٣٠) رضوان، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٣١) الكتاب الاردني الابيض، المصدر السابق، ص ٢٦٦.

(٣٢) م.ن، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (١) المنعقد في ١٢ / شباط / ١٩٤٧

(٣٣) حكومات لبنان، المصدر السابق ص ٧٠-٧١.

(٣٤) تقع بلدة بيت الدين في محافظة جبل لبنان قضاء الشوف وهي تبعد حوالي ٤٠ كيلو متر عن العاصمة بيروت وترتفع نحو ٨٥٠ متراً عن سطح البحر، ويعتبر قصر بيت الدين من أهم اثار بلدة بيت الدين، وهو صرح كبير يلفت الانتباه بجمال بنيانه ويعتبر هذا القصر من أروع وأجمل نماذج الفن العربي في القرن التاسع عشر فهو يشكل مزيجاً رائعاً ومتناسقاً من بناء الحجر اللبناني والفن الدمشقي هو الان المقر الصيفي لرئاسة الجمهورية ينظر

<http://ar.wikipedia.org/index.php>

(٣٥) هو شكري بن محمود بن عبد الغني القوتلي (١٨٩١-١٩٦٧) زعيم سياسي سوري تولى رئاسة الجمهورية السورية مرتين الاولى من ١٩٤٣-١٩٤٩ والثانية من ١٩٥٥-١٩٥٨، حوكم بالاعدام ٣ مرات نجا منها كلها، بعد واحداً من ابرز دعاة الوحدة العربية في العصر الحديث، كان عضواً في المنتدى الادبي، شارك في حركة المقاومة ضد الاستعمار الاجنبي، وهو اول رئيس عربي في التاريخ تنازل عن الحكم طواعيه وبملاء ارادته عام ١٩٥٨ لجمال عبد الناصر وذلك من اجل وحدة سوريا مع مصر، ينظر شكري القوتلي في

<http://www.islamonline.com/Arabic/history/1422/06/article%2009.shtm>

(٣٦) منيب الماضي، سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٥٩)، ط٢، عمان، ١٩٨٨، ص ٤٣٩.

(٣٧) كتلة تأسيس في سنة ١٩٣٦ بزعامة بشارة، معظم أعضائها من المسيحيين ينظر الليدي سبيرز، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان، ترجمة منير البعلبكي، بيروت، ١٩٧٤، ص ٧٦.

(٣٨) حزب طائفي ماروني النشأة تأسس سنة ١٩٣٦ برئاسة بيار الجميل ويتشجع من فرنسا، وجاء كرد فعل على المشاريع التي حققها الحزب السوري القومي الاجتماعي في بعض المناطق المسيحية اللبنانية ينظر عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٢، ط٢، بيروت، ١٩٩٠، ص ٥٠٧.

(٣٩) احمد طربين، الوحدة العربية بين (١٩١٦-١٩٤٥ م)، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٦٣.

(٤٠) حزب تأسس سنة ١٩٣٦، تمتد جذوره التكوينية الى سنة ١٩١٢ عندما كان جمعية تدعى (جمعية الكشف المسلم) توزع أعضائها ومقراتها ما بين سوريا ولبنان، وكانت انطلاقته اسلامية ذات نزعة طائفية ذو غالبية سنية وبقيت هذه النزعة تلازمة رغم تعريفه لنفسه بأنه حزب عروبي وذلك في نهاية الخمسينات، ينظر سامي نبيان الحركة الوطنية اللبنانية، ط١، بيروت، ١٩٧٧، ص٣٢٠.

د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١ و٢٦٨٤، تقارير المفوضية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ٢٦٢/١/٦ والمؤرخ الرادعي، موقف الاحزاب اللبنانية من الوحدة العربية من ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشور، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨١، ص١٣٤.

(٤١) أحمد خلف عفيف، مشروع سوريا الكبرى ١٩٢١-١٩٥١ م عمان، ١٩٩١، ص٢٠٣.

(٤٢) ينظر، أحمد طربين، المصدر السابق، ص٥٩.

(٤٣) [www.eAI-mogatel.com/Al/المجلد%20\(11\)%20العدد%20\(21\)%20كانون%20الاول%202012.htm](http://www.eAI-mogatel.com/Al/المجلد%20(11)%20العدد%20(21)%20كانون%20الاول%202012.htm).

E:\AI mogatel,op.cit.

(٤٤) أحمد عفيف، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٤٥) يوسف خوري، المصدر السابق، ص٥٠-٥٤.

www.mkadas.com/ar/showthread.php?t=16656.

(٤٦) من بين اهمها واطرها الحرب الاهلية التي اندلعت سنة ١٨٦١، واسباب هذه الحرب ارتبطت ارتباطاً واضحاً بالاحداث التي عصفت بلبنان سنة ١٨٤٠ وما تلاها من اجراءات، كان لها الاثر الكبير في ترسيخ حالة الطائفية وتراكم الاحقاد بين الدروز والموازنة. وانسحب هذا الامر على الطوائف الاخرى فيما بعد - الى ان جاء السبب المباشر الذي لا يكاد مصدر يتحدث عن سبب الحرب المباشر وهو ان شخصاً من دروز بين مري (وهي قرية تقع في قضاء المتن وتبعد مسافة ١٦ كم من بيروت)، كان بجلب الماء من احد ينابيع تلك المنطقة لينقله على ظهر دابته ويستزق منه، وفي تلك الاثناء ضربت الدابة غلاماً نصرانياً منهرع له اهله فكانت الحرب بين الدروز والموازنة واتسمت هذه الحرب بالعنف والتهور، انتهت هذه الحرب سنة ١٨٦١ بتدخل اوروبي وعثماني وحكم لبنان بنظام خاص اطلق عليه تاريخياً " بنظام المتصرفية " استمر الى سنة ١٩٥١، للتفاصيل ينظر، سهيل زكار، تاريخ بلاد الشام في القرن التاسع عشر، دمشق، ٢٠٠٦، ص٢٣٢-٢٤٠، حسن الامين، دائرة المعارف الاسلامية الشيعية، مجلد ٢٠، ط٦، بيروت، ٢٠٠٢، ص٨٨، يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج١، بلا، بلا، ص٦٧، عبد السلام الادهمي، نضال القومية العربية، دمشق، بلا، ص١٦٥، ولهذا بقت الصورة مرتسمة في اذهان السياسيين اللبنانيين وانعكست على سلوكهم السياسي وخطاباتهم السياسية، والتي اوصت في كثير من الاحيان عن التفرقة والاختلاف ومن هنا بصدق القول بان التاريخ اذاء اسىء فهمه وخضع السياسيين الى القاعدة التي اشار لها الامام علي عليه السلام في كتاب مكارم الاخلاق للطبرسي، ط١، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٩١، حول النساء المذمومات بأنهن " ينسين الخير ويحفظن الشر " فان الخط السياسي التصاعدي سببى مشلولاً ومعاقاً.

(٤٧) الفدرالية: نظام سياسي يفرض تنازل عدد من الدول او القوميات الصغيرة في اغلب الاحيان عن بعض صلاحياتها وامتيازاتها واستقلاليتها لمصلحة سلطة عليا موحدة تمثلها على الساحة الدولية وتكون مرجعها الاخير في ما يتعلق بالامن والدفاع والسياسة الخارجية، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٤، ط٢، بيروت، ١٩٩٠، ص٤٧٩.

(٤٨) [www.AI-mogatel.com/Al/المجلد%20\(11\)%20العدد%20\(21\)%20كانون%20الاول%202012.htm](http://www.AI-mogatel.com/Al/المجلد%20(11)%20العدد%20(21)%20كانون%20الاول%202012.htm).